

المدونة الكبرى

باب البيع الفاسد قلت رأيت البيع الفاسد هل فيه شفعة في قول مالك قال لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالكا قال يفسخ البيع الفاسد في الدور وغير ذلك وقال في الدور لا أرى الفوت فيها وإن تناول سنتين أو ثلاثا فوتا وإنما الفوت في الدور الهدم والبنيان فإذا تفاوتت بهدم أو بنيان كانت على المشتري القيمة يوم قبضها ولا يستطيع ردها فأرى الآن للشفيح أن يأخذها بما لزم المشتري من القيمة يوم قبضها لأنها صارت الآن بيعا لا يقدر على ردها وإن كان المشتري أحدث فيها بناء لم يأخذها حتى يدفع إليه قيمة ما أنفق مع القيمة التي وجبت للبائع على المشتري وإن كانت قد انهدمت لم يوضع للشفيح من قبل الهدم شيء وقيل له خذ قيمتها التي وجبت على المشتري أو دع وإن كانت لم تفت فسخ البيع وليس للشفيح أن يأخذ لأن البيع فاسد فلا يستطيع أن يدفع إلى الشفيح شفيعته لأنه إنما صفقته مثل صفقة المشتري وشفقة المشتري وقعت فاسدة فكذلك تقع صفقة الشفيح فكما ترد صفقة البائع فكذلك أيضا ينبغي أن ترد صفقة المشتري قلت فلو اشتراها مشتر بيعا فاسدا ثم باعها من غيره بيعا صحيحا قال للشفيح أن يأخذها أن شاء بالبيع الثاني وهو البيع الصحيح وليس له أن يأخذ بالبيع الفاسد فإن قال أنا آخذ بالبيع الفاسد قلنا فليس ذلك لك إنما له أن يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع لأن بيع المشتري الفاسد فوت فلذلك جاز البيع الثاني وكان للشفيح أن يأخذ بالشفعة بالبيع الثاني قلت وهذا قول مالك قال قال مالك في الأشياء كلها من باع بيعا حراما كان لا يقر على حال ويفسخ قبل أن يتفاوت بشيء من الأشياء فإن باعه المشتري قبل أن يتفاوت في يديه بيعا حلالا قال مالك البيع الثاني ينفذ ولا يرد ويترادان البائع الأول والمشتري الأول الثمن فيما بينهما ويلزمه البيع بالقيمة يوم قبض فعلى هذا رأيت مسألتك في الشفعة وإنما رأيت للشفيح الأخذ بالبيع الأول لأنه أن أخذ بالبيع الأول كان ذلك مفسوخا فيرد حينئذ إلى البائع الأول ويفسخ بيع الآخر الصحيح فلا يكون للشفيح شفعة أن طلب